

قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٥

بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية بشأن إزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب والتجنب الضريبي

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية بشأن إزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب والتجنب الضريبي، الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤،
أقرّ مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصّه، وقد صدّقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

صودق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية بشأن إزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب والتجنب الضريبي، الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤، والمرافقة لهذا القانون.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كُلاً فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٨ شعبان ١٤٤٦ هـ

الموافق: ٢٧ فبراير ٢٠٢٥ م

اتفاقية

بين حكومة مملكة البحرين

و

حكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية

بشأن إزالة الازدواج الضريبي

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

ومنع التهرب والتجنب الضريبي

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقتي هونج كونج الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، رغبة منهن في مواصلة تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون بينهما في المسائل الضريبية.

ورغبة منهن في إبرام اتفاقية لإزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بدون خلق فرص لعدم الخضوع للضريبة أو للخضوع للضريبة منخفضة من خلال التهريب أو التجنب الضريبي (بما في ذلك ترتيبات التسوق بالاتفاقية التي تهدف إلى الحصول بشكل غير مباشر على مزايا التخفيف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لصالح المقيمين في دول ثالثة).

وقد اتفقتا كل منهما على ما يلي:

المادة (1)

الأشخاص الذين تشملهم الاتفاقية

تسري أحكام هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين لدى إحدى الطرفين المتعاقدين أو كليهما.

المادة (2)

الضرائب التي تشملها الاتفاقية

1- تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة لصالح طرف متعاقد، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.

2- تعتبر من الضرائب على الدخل كل الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل، أو على عناصر الدخل، وكذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة، والضرائب على إجمالي مبالغ الأجر أو الرواتب المدفوعة من قبل المؤسسات، بالإضافة إلى الضرائب على زيادة قيمة رأس المال.

3- الضرائب القائمة التي ينطبق عليها أحكام هذه الاتفاقية بوجه خاص هي:

(أ) بالنسبة لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة:

(1) ضريبة الأرباح

(2) ضريبة الرواتب

(3) ضريبة الممتلكات

سواء تم فرضها بموجب ربط ذاتي أم لا.

(ب) بالنسبة لمملكة البحرين: ضريبة الدخل المفروضة بموجب المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 1979.

4- تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها للضرائب والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب القائمة أو بدلاً عنها، وكذلك على أي ضرائب أخرى تقع ضمن الفقرات (1) و(2) من هذه المادة والتي قد يفرضها أي طرف متعاقد في المستقبل. ويتعين على السلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين أن تخطر كل منهما الأخرى بأية تغييرات جوهرية يتم إدخالها على قوانينها الضريبية.

5- الضرائب الحالية مع الضرائب المفروضة بعد توقيع هذه الاتفاقية، يشار إليهما فيما بعد "بضريبة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة" أو "بضريبة البحرين"، حسب ما يقتضيه مدلول النص.

المادة (3)

تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

(أ) (1) يقصد بمصطلح "منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة" أي منطقة تطبق فيها الأنظمة الضريبية لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية.

(2) يقصد بمصطلح "مملكة البحرين" إقليم مملكة البحرين، ومياهها الإقليمية بما في ذلك قاع البحر وباطن الأرض وغير ذلك مما تمارس عليها مملكة البحرين حقوق السيادة والسلطة القضائية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

(ب) يشمل مصطلح "عمل تجاري" أداء خدمات مهنية والقيام بأنشطة أخرى ذات طابع مستقل.

(ج) يُقصد بمصطلح "شركة" أية هيئة اعتبارية أو كيان يعامل كهيئة اعتبارية للأغراض الضريبية، أو أي كيان أخرجيؤسس أو يعترف به بموجب قوانين-أحد أو كلا الطرفين المتعاقدين كهيئة اعتبارية.

(د) يُقصد بمصطلح "السلطة المختصة":

- (1) بالنسبة لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، مفوض الإيرادات الداخلية أو من ينوب عنه.
- (2) بالنسبة لمملكة البحرين، وزير المالية والاقتصاد الوطني أو من يمثله قانوناً.

(هـ) يُقصد بمصطلح "طرف متعاقد" أو "طرف" منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة أو مملكة البحرين حسب ما يقتضيه مدلول النص.

(و) ينطبق مصطلح "مؤسسة" على مزاوله أي عمل تجاري.

(ز) يُقصد بعبارة "مؤسسة تابعة لطرف متعاقد" و "مؤسسة تابعة للطرف المتعاقد الآخر" على التوالي مؤسسة يديرها مقيم في طرف متعاقد ومؤسسة يديرها مقيم في الطرف المتعاقد الآخر.

(ح) يقصد بمصطلح "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة تتولى تشغيلها مؤسسة تابع للطرف المتعاقد، إلا إذا كانت السفينة أو الطائرة يتم تشغيلها فقط بين مناطق الطرف المتعاقد الآخر.

(ط) يقصد بمصطلح "مواطن" بالنسبة إلى مملكة البحرين:

- (1) أي فرد يحمل الجنسية البحرينية.
- (2) أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو جمعية تستمد مكانتها من القوانين النافذة في مملكة البحرين.

(ي) يشمل مصطلح "شخص" أي فرد، وشركة، وكيان ائتماني، وشركة تضامن أو أي كيان آخر مكون من مجموعة أشخاص.

(ك) يُقصد بمصطلح "ضريبة" ضريبة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة أو ضريبة البحرين حسب ما يقتضيه مدلول النص.

2- في هذه الاتفاقية، لا تتضمن كل من عبارة "ضريبة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة" أو "ضريبة البحرين" أي عقوبة أو رسوم إضافية مفروضة بموجب قوانين أي من الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالضرائب التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية وذلك بموجب المادة (2).

3- في حالة تطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت من قبل طرف متعاقد، فإن أي مصطلح لم يرد تعريفه في الاتفاقية سيكون له ذات المعنى السائد في ذلك الوقت بموجب قانون ذلك الطرف لأغراض فرض الضرائب التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، ويسمو المعنى الوارد في القوانين الضريبية لذلك الطرف على المعنى الوارد في أية قوانين أخرى لذلك الطرف.

المادة (4)

المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية، يُقصد بعبارة "مقيم في طرف متعاقد":

(أ) بالنسبة لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة:

(1) أي فرد يقيم بصفة معتادة في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة.

(2) أي فرد يقيم في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة لمدة تتجاوز مائة وثمانون (180) يوما خلال فترة سنة ربط أو مدة تتجاوز ثلاثمائة (300) يوم خلال فترة سنتي ربط متتاليتين، تكون إحداها هي السنة المعنية بالربط.

(3) شركة تم تأسيسها في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة أو تم تأسيسها خارج منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، يتم إدارتها أو التحكم فيها بصفة معتادة في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة.

4) أي شخص آخر تم تكوينه طبقاً لقوانين منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة أو تم تكوينه خارج منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، تتم إدارته أو التحكم فيه بصفة معتادة في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة.

(ب) بالنسبة للبحرين، أي فرد يتوافر له مسكن دائم، أو مركز المصالح الحيوية، أو الإقامة الاعتيادية في البحرين لمدة أو مدد يبلغ مجموعها ما لا يقل عن 183 يوماً في فترة أية اثنا عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في الفترة الضريبية المعنية. والشركة أو الكيان القانوني الآخر المؤسس في البحرين أو الذي يكون مكان إدارته الفعلية فيها.

2- تشمل أيضاً عبارة "مقيم في طرف متعاقد" حكومة ذلك الطرف وسلطاتها المحلية وأي هيئة نظامية لها.

3- في حالة ما إذا كان الفرد يعتبر مقيماً بكلتا الدولتين المتعاقدين وفقاً لأحكام الفقرة (1) و(2) فإن وضعه حينئذ سيقرر على النحو الآتي:

(أ) يجب أن يعتبر مقيماً فقط في الطرف الذي يكون له فيه مسكن دائم تحت تصرفه. إذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلا الطرفين، فيجب أن يعتبر مقيماً فقط في الطرف الذي تكون علاقته الشخصية والاقتصادية أوثق بها (مركز المصالح الحيوية).

(ب) في حالة عدم إمكانية تحديد الطرف الذي يوجد فيه مركز مصالحه الحيوية، أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الطرفين، فيجب أن يُعتبر مقيماً فقط في الطرف الذي يكون له به محل إقامة معتاد.

(ج) إذا كان له محل إقامة معتاد في كلا الطرفين أو لم يكن له في أي منهما، فيجب أن يُعتبر مقيماً فقط في الطرف الذي له فيه حق الإقامة (بالنسبة لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة) أو أن يكون من مواطنها (بالنسبة لمملكة البحرين).

(د) إذا كان له حق في الإقامة في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة وكان أيضاً مواطناً في البحرين، أو ليس له حق في الإقامة في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة ولم يكن مواطناً في البحرين، فيجب أن تقوم السلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين بتسوية المسألة بالاتفاق المتبادل.

4- في حالة ما إذا كان شخص بخلاف الفرد مقيماً في كلا الطرفين المتعاقدين وفقاً لأحكام الفقرة (1) و (2)، فيجب أن يعتبر مقيماً فقط في الطرف الذي يقع فيها مكان إدارته الفعلية.

المادة (5)

المنشأة الدائمة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، يُقصد بعبارة "منشأة دائمة" المقر الثابت للأعمال الذي تزاوُل المؤسسة بواسطته كل نشاطها أو جزء منه.

2- تشمل عبارة "منشأة دائمة" على وجه الخصوص:

- (أ) مقر الإدارة.
- (ب) فرع.
- (ج) مكتب.
- (د) مصنع.
- (هـ) ورشة العمل.
- (و) منجم، أو بئر نפט أو غاز، أو محجر أو أي مكان آخر لإستخراج أو استكشاف الموارد الطبيعية.
- (ز) منفذ مبيعات.
- (ح) مستودع فيما يتعلق بشخص يوفر منشآت تخزين للأخرين.

3- تشمل عبارة "منشأة دائمة" أيضاً:

- (أ) موقع بناء أو إنشاء، أو مشروع تجميع أو تركيب، أو أنشطة إشرافية متعلقة بها، لكن بشرط أن يستمر الموقع أو المشروع أو الأنشطة لأكثر من ستة أشهر.
- (ب) توفير خدمات بما فيها الخدمات الاستشارية من قبل مشروع مباشر أو من خلال موظفين أو عاملين آخرين يوظفهم المشروع لهذا الغرض، لكن بشرط أن تستمر الأعمال من هذا النوع (للمشروع نفسه أو للمشروع مرتبط فيه) في الطرف المتعاقد لمدة أو مدد تزيد في مجموعها على 183 يوماً خلال أي مدة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في الفترة الضريبية المعنية.

4- على الرغم من أحكام هذه المادة، يجب أن يعتبر بأن للمؤسسة منشأة دائمة في طرف متعاقد وبأنها تزاوُل أعمالاً من خلال تلك المنشأة الدائمة إذا زاولت في ذلك الطرف لمدة أكثر من 90 يوماً:

(أ) أي نشاط يرتبط مباشرة باستكشاف أو إنتاج النفط الخام أو الهيدروكربونات الطبيعية الأخرى من الأرض في ذلك الطرف سواء لحسابها الخاص أو لتكرير النفط الخام الذي تملكه أو يملكه غيرها في مراققتها الخاصة بها في ذلك الطرف بصرف النظر عن مكان الإنتاج، أو

(ب) أي مبيعات للنفط الخام أو غيره من المواد الهيدروكربونية الطبيعية الأخرى التي تستخرج من الأرض في ذلك الطرف، أو من المنتجات كاملة أو غير كاملة الصنع التي تصنع في ذلك الطرف من النفط الخام أو غيرها من المواد الهيدروكربونية الطبيعية الأخرى، أو

(ج) أي نشاط يؤدي إلى مبالغ يتقاضاها بسبب مصلحة له في النفط الخام أو غيره من المواد الهيدروكربونية الطبيعية الأخرى تستخرج من الأرض في ذلك الطرف أو من عوائده.

5- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن عبارة "المنشأة الدائمة" لا تشمل ما يلي:

- (أ) استخدام مرافق فقط لغرض تخزين أو عرض البضائع أو السلع العائدة للمؤسسة.
- (ب) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع العائدة للمؤسسة فقط لأغراض التخزين أو العرض.
- (ج) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع العائدة للمؤسسة فقط لأغراض التصنيع من قبل مؤسسة أخرى.
- (د) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال التجارية فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو لجمع معلومات للمؤسسة.
- (هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال التجارية فقط لغرض مزاولة أي نشاط آخر ذو طبيعة تحضيرية أو مساعدة للمؤسسة.
- (و) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال التجارية فقط لأي مزيج من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ)، بشرط أن يكون النشاط الكلي للمقر الثابت للعمل الناتج من هذا المزيج له طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

6- على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و(2)، عندما يتصرف شخص في طرف متعاقد - بخلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تنطبق عليه الفقرة (7) - نيابة عن مؤسسة تابعة للطرف الآخر، فيجب أن يعتبر بأن لتلك المؤسسة منشأة دائمة في الطرف المتعاقد المذكور أولاً فيما يخص أي أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المؤسسة، وذلك إذا كان هذا الشخص:

(أ) يمتلك أو يمارس بشكل اعتيادي وله سلطة إبرام عقود باسم المؤسسة في ذلك الطرف المتعاقد المذكور أولاً، إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص مقتصرة على الأنشطة المذكورة في الفقرة (5)، والتي إذا نفذت من خلال مكان ثابت للأعمال التجارية فإن هذا بعد ذاته لن يجعل ذلك المكان منشأة دائمة بمقتضى أحكام تلك الفقرة، أو

(ب) ليس لديه السلطة لكنه يحتفظ بشكل اعتيادي في الطرف المذكور أولاً بمخزون من السلع أو البضائع التي يورد منها بشكل منتظم السلع أو البضائع نيابة عن المؤسسة.

7- لا تعتبر المؤسسة ذات منشأة دائمة في طرف متعاقد لمجرد قيامها بعمل تجاري في هذا الطرف من خلال سمسار أو وكيل عام بعمولة أو أي وكيل آخر ذي طبيعة مستقلة شريطة أن يتصرف هؤلاء الأشخاص في سياق أعمالهم التجارية الاعتيادية.

8- لا تشكل أي من الشركة المقيمة في طرف متعاقد، تسيطر على أو تخضع للسيطرة من قبل شركة مقيمة في الطرف المتعاقد الآخر، أو التي تزاوّل أعمالاً تجارية في ذلك الطرف الآخر (سواء كان ذلك من خلال منشأة دائمة أو خلافه) في حد ذاتها منشأة دائمة للشركة الأخرى.

المادة (6)

الدخل من الممتلكات غير المنقولة

1- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في طرف متعاقد من ممتلكات غير منقولة (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو استغلال الغابات) الكائنة في الطرف المتعاقد الآخر، يجوز أن يخضع للضريبة في ذلك الطرف الآخر.

2- يكون لعبارة "الممتلكات غير المنقولة" ذات المعنى الوارد لها وفقاً لقانون الطرف المتعاقد الذي فيه الممتلكات المعنية. وفي جميع الأحوال، يجب أن تشمل هذه العبارة على الملكية الملحققة للممتلكات

غير المنقولة والموائمي والمعدات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات، والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأراضي والعقارات، وحق الانتفاع بالمتلكات غير المنقولة، والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل لاستغلال أو الحق في استغلال الترسبات المعدنية والمحاجر والمصادر والموارد الطبيعية الأخرى، ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات من الممتلكات غير المنقولة.

3- تعتبر أية ممتلكات أو حقوق مشار إليها في الفقرة (2) واقعة على الأراضي ومساحات الغابات والترسبات المعدنية والمحاجر والمصادر أو الموارد الطبيعية، وفقاً للحالة، حيث توجد أو حيث يمكن أن يتم العمل فيها.

4- تسري أحكام الفقرة (1) على الدخل الناتج عن الاستغلال المباشر للممتلكات غير المنقولة، أو تأجيرها، أو استغلالها بأي شكل آخر.

5- تسري أحكام الفقرتين (1) و(4) أيضاً على الدخل الذي يُحصَل عليه من الممتلكات غير المنقولة للمؤسسة.

المادة (7)

أرباح الأعمال التجارية

1- تخضع أرباح مؤسسة تابعة لطرف متعاقد للضريبة في ذلك الطرف فقط ما لم تمارس المؤسسة عمل تجاري في الطرف المتعاقد الآخر عن طريق منشأة دائمة تقع فيها. وإذا مارست المؤسسة عمل تجاري على النحو السالف الذكر، يجوز فرض الضريبة على أرباح المؤسسة في الطرف المتعاقد الآخر على أن لا تُفرض إلا بمقدار الربح المنسوب إلى تلك المنشأة الدائمة.

2- مع مراعاة أحكام الفقرة (3)، عندما تمارس مؤسسة تابعة لطرف متعاقد عمل تجاري في الطرف المتعاقد الآخر عن طريق منشأة دائمة موجودة فيها، تنسب إلى تلك المنشأة الدائمة في كلا الطرفين المتعاقدين الأرباح التي يتوقع أن تحققها فيما لو كانت مؤسسة مستقلة وتمارس أنشطة مماثلة أو مشابهة في ظروف مماثلة أو مشابهة، وتعمل باستقلال تام مع المؤسسة التي هي منشأة دائمة لها.

3- يسمح عند تحديد أرباح منشأة دائمة بخصم المصروفات التي تم تكبدها لأغراض المنشأة الدائمة سواء في الطرف المتعاقد التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة التي تم تكبدها على هذا النحو.

4- يقدر ما جرى العرف في طرف متعاقد على تحديد الأرباح المنسوبة إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمؤسسة على مختلف أقسامها، أو على أساس طريقة أخرى قد تحددها قوانين ذلك الطرف، فإنه لا يوجد في أحكام الفقرة (2) ما يمنع ذلك الطرف المتعاقد من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي أو طريقة أخرى، غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تنفق مع المبادئ التي تتضمنها هذه المادة.

5- لا تنسب أية أرباح إلى منشأة دائمة لمجرد قيام هذه المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمؤسسة.

6- لأغراض الفقرات السابقة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الأسلوب سنة تلو الأخرى ما لم يكن هناك سبب وجيه وكاف يقتضي بغير ذلك.

7- حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل تمت معالجتها بشكل منفصل في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد يجب ألا تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة (8)

النقل البحري والجوي

1- يجب أن تخضع أرباح مؤسسة تابعة للطرف المتعاقد الناتجة من عمليات تشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي للضريبة فقط في ذلك الطرف.

2- يجب أن تطبق أحكام الفقرة (1) أيضا على الأرباح الناتجة من المشاركة في اتحاد أو عمل تجاري مشترك أو وكالة تشغيل دولية.

3- لأغراض هذه المادة، يجب أن تخضع الأرباح الناتجة من عمليات تشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي على وجه الخصوص:

أ) العوائد وإجمالي الإيرادات من عمليات تشغيل السفن أو الطائرات لنقل الأشخاص، أو المواشي، أو السلع، أو البريد أو البضائع في مجال النقل الدولي، بما في ذلك:

(1) الدخل المستمد من تأجير السفن أو الطائرات على أساس الاستعارة دون الطاقم، لكن بشرط أن يكون التأجير عرضي لعمليات تشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي.
(2) الدخل المستمد من بيع التذاكر وتقديم الخدمات المرتبطة بهذه المواصلات سواء للمؤسسة نفسها أو أي مؤسسة أخرى، ويشترط في حال تقديم الخدمات أن يكون التقديم عرضي لعمليات تشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي.

ب) الدخل من مطالبات الدين المستمد من أموال متصلة مباشرة مع عمليات تشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي.
ج) أرباح تأجير حاويات من قبل مؤسسة، بشرط أن يكون التأجير عرضيا لعمليات تشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي.

المادة (9)

المؤسسات المرتبطة

1- عندما:

أ) تشارك مؤسسة تابعة لطرف متعاقد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة مؤسسة تابعة للطرف المتعاقد الآخر أو السيطرة عليها أو في رأسمالها؛ أو

ب) يشارك نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة مؤسسة تابعة لطرف متعاقد ومؤسسة تابعة للطرف المتعاقد الآخر أو السيطرة عليهما أو في رأسمالهما؛

وفي أي من الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط بين مؤسستين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تكون بين مؤسستين مستقلتين عن بعضهما، فإن أية أرباح كان من الممكن أن تحققها إحدى المؤسستين، إلا أنه بسبب تلك الشروط لم يتم تحقيقها، فيجوز إدراجها ضمن أرباح تلك المؤسسة وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2- إذا أدرج طرف متعاقد أرباحاً ضمن أرباح مؤسسة لهذا الطرف وأخضعها للضريبة تبعاً لذلك، وكانت تلك الأرباح المدرجة أرباحاً لمؤسسة تابعة للطرف المتعاقد الآخر وخضعت للضريبة في ذلك الطرف المتعاقد الآخر وكانت تلك الأرباح المدرجة أرباحاً ستتحقق للمؤسسة التابعة للطرف المتعاقد المذكور أولاً، إذا كانت الشروط بين المؤسستين هي الشروط ذاتها التي تكون بين مؤسسات مستقلة، عندئذ يجب على الطرف المتعاقد الآخر إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروضة على تلك الأرباح في ذلك الطرف. ولتحديد هذا التعديل يتعين مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية. ويجب على السلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين التشاور فيما بينهما إذا اقتضت الضرورة ذلك.

المادة (10)

أرباح الأسهم

1- يجب أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في طرف متعاقد إلى مقيم في الطرف المتعاقد الآخر للضريبة في ذلك الطرف الآخر فقط.

2- يقصد بعبارة "أرباح الأسهم" في هذه المادة، الدخل من الأسهم، أو أسهم الانتفاع، أو حقوق الانتفاع، أو أسهم التعدين، أو أسهم المؤسسين، أو الحقوق الأخرى التي لا تمثل مطالبات ديون، والمشاركة في الأرباح، وكذلك الدخل من حقوق المشاركة الأخرى التي تخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتبارها دخلاً من الأسهم طبقاً لقوانين الطرف التي تقيم فيها الشركة الموزعة للأرباح.

3- لا تطبق أحكام الفقرة (1) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم - كونه مقيماً في طرف متعاقد - يزاول أعمالاً تجارية في الطرف المتعاقد الآخر التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكانت الملكية التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7).

4- إذا حققت شركة مقيمة في طرف متعاقد أرباحاً أو دخلاً من الطرف المتعاقد الآخر، فلا يجوز لذلك الطرف الآخر أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما يدفع من أرباح الأسهم هذه إلى مقيم في ذلك الطرف الآخر أو بالقدر الذي تكون فيه الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة موجودة في ذلك الطرف الآخر. كما لا يجوز لها أن

تخضع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتألف كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في ذلك الطرف الآخر.

المادة (11)

الدخل الناشئ عن مطالبات الدين

- 1- يخضع الدخل عن مطالبات الدين الذي ينشأ في طرف متعاقد ويدفع إلى مقيم في الطرف المتعاقد الآخر للضريبة في ذلك الطرف الآخر فقط.
- 2- يقصد بمصطلحي "الدخل الناشئ عن مطالبات الدين" و"الدخل" في هذه المادة الدخل الناشئ عن مطالبات الدين بكافة أنواعها سواء كان مضمون برهن أم لا، أو كانت تمنح حق المشاركة في أرباح الدين أم لا، وخاصة، الدخل المستمد من السندات الحكومية والدخل الناتج من الأذونات أو السندات، بما في ذلك العلاوات والجوائز المتعلقة بمثل هذه السندات الحكومية أو الأذونات أو السندات. ولا تعتبر الغرامات على الدفعات المتأخرة دخلاً لغرض هذه المادة.
- 3- لا تطبق أحكام الفقرة (1) إذا كان المالك المستفيد من الدخل - كونه مقيماً في طرف متعاقد - يزاوُل أعمالاً تجارية في الطرف المتعاقد الآخر التي ينشأ بها الدخل من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكانت مطالبات الدين التي يدفع بسببها الدخل مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7)
- 4- يعتبر الدخل الناشئ عن مطالبات الدين ناشئاً في طرف متعاقد إذا كان الدافع مقيماً في ذلك الطرف. ومع ذلك إذا كان الشخص الذي يدفع الدخل سواء كان مقيماً أم غير مقيم في طرف متعاقد يملك في طرف منشأة دائمة تتصل بالمديونية التي ينشأ عنها الدخل المدفوع، وكانت تلك المنشأة الدائمة تتحمل هذا الدخل، فيعتبر الدخل ناشئاً في الطرف التي توجد فيها المنشأة الدائمة.
- 5- إذا كان مبلغ الدخل المدفوع نتيجة مطالبات الدين بين الدافع والمالك المستفيد بسبب وجود علاقة خاصة بينهما أو بين كليهما وشخص آخر، يزيد عن الدخل لأية أسباب، المبلغ الذي كان سيتفق عليه الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة الخاصة، عندئذ يجب أن تطبق أحكام هذه المادة فقط على المبلغ المذكور ثانياً. وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً

للضريبة وفقاً لقوانين كلا من الطرفين المتعاقدين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة (12)

الإتاوات

- 1- لا تخضع الإتاوات التي تنشأ في طرف متعاقد وتدفع لمقيم الطرف المتعاقد الآخر للضريبة إلا في ذلك الطرف.
- 2- ومع ذلك يجوز فرض ضرائب أيضاً على تلك الإتاوات التي تنشأ في طرف متعاقد ووفقاً لقوانين ذلك الطرف. ولكن إذا كان المستفيد النهائي للإتاوات مقيم في الطرف المتعاقد الآخر، يجب ألا تتجاوز الضريبة المفروضة خمسة بالمائة (5%) على المبلغ الإجمالي للإتاوات. وعلى السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين إيجاد صيغة لتطبيق هذا الحكم عن طريق الاتفاق المتبادل.
- 3- يقصد بمصطلح "الإتاوات" الوارد في هذه المادة المبالغ المدفوعة أياً كان نوعها نظير الاستخدام أو الحق في استخدام أية حقوق طبع للمؤلف في الأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية، بما في ذلك الأفلام السينمائية أو الأفلام أو الأشرطة المستخدمة في البث الإذاعي أو التلفزيوني. وأية براءات اختراع، أو علامات تجارية، أو تصميم، أو نموذج، أو خطة، أو تركيبة سرية أو عملية، أو من أجل استخدام أو حق استخدام أدوات صناعية أو تجارية أو علمية، أو مقابل معلومات تتعلق بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.
- 4- لا تطبق أحكام الفقرة (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد للإتاوات - كونه مقيماً في طرف متعاقد - يزاول أعمالاً تجارية في الطرف المتعاقد الآخر التي تنشأ فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكان الحق أو الملك الناشئ عنه هذه الإتاوات المدفوعة مرتبطاً ارتباطاً فعلياً مع تلك المنشأة الدائمة، ففي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7).
- 5- يجب أن تعتبر الإتاوات الناتجة في طرف متعاقد إذا دفعها مقيم في ذلك الطرف. ومع ذلك، فإذا كان الشخص الذي يدفع الإتاوات سواء كان مقيماً في طرف متعاقد أم لا يملك في طرف متعاقد منشأة دائمة مرتبطة بها الالتزامات التي تدفع عنها تلك الإتاوات، وكانت تلك المنشأة الدائمة تتحمل

عبء دفع هذه الإتاوات، عندما تعد هذه الإتاوات قد نشأت في الطرف المتعاقد الذي فيه المنشأة الدائمة.

6- إذا كانت قيمة الإتاوات المدفوعة بين الدافع والمالك المستفيد بسبب وجود علاقة خاصة بينهما أو بين كليهما وشخص آخر، تزيد عن القيمة لأية أسباب التي كان سيتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة الخاصة، عندئذ يجب أن تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة ثانياً. وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة (13)

الأرباح الرأسمالية

1- يجوز أن تخضع الأرباح الرأسمالية التي يستمدتها مقيم في طرف متعاقد من التصرف في الممتلكات غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) والكائنة في الطرف المتعاقد الآخر، للضريبة في ذلك الطرف الآخر.

2- يجوز أن تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في الممتلكات المنقولة والتي تشكل جزءاً من ممتلكات الأعمال التجارية لمنشأة دائمة تمتلكها مؤسسة تابعة لطرف متعاقد في الطرف المتعاقد الآخر للضريبة بما في ذلك تلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (وحدها أو مع المؤسسة ككل) في ذلك الطرف الآخر.

3- تخضع الأرباح الناتجة للمؤسسة من التصرف في سفن أو طائرات عاملة في مجال النقل الدولي، أو في ممتلكات منقولة خاصة بتشغيل مثل تلك السفن أو الطائرات للضريبة فقط في ذلك الطرف.

4- تخضع الأرباح الناتجة من مقيم من طرف متعاقد من التصرف في الأسهم والتي تستمد أكثر من 50 بالمائة من قيمة أصولها مباشرة أو غير مباشرة من ممتلكات غير منقولة الكائنة في الطرف المتعاقد الآخر، ومع ذلك، لا تنطبق هذه الفقرة على الأرباح الناتجة من التصرف في الأسهم:

(أ) مسجلة بالسوق المالية كما يتفق عليه الطرفان المتعاقدان، أو
 (ب) يتم إحالتها أو تبادلها في إطار عملية إعادة هيكلة شركة، أو اندماج أو انقسام أو أية عملية
 مشابهة، أو
 (ج) تتعلق بشركة تستمد أكثر من خمسين (50) بالمائة من قيمة أصولها من أملاك غير منقولة تزاوُل
 فيها نشاطاً تجارياً.

5- تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في أية ممتلكات غير تلك المشار إليها في الفقرات (1)
 و(2) و(3) و(4) للضريبة فقط في الطرف المتعاقد الذي يقيم فيه المتصرف.

المادة (14)

الدخل من التوظيف

1- مع مراعاة أحكام المواد (15)، و(17)، و(18)، تخضع الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى
 التي يحصل عليها مقيم في طرف متعاقد وتكون متعلقة بوظيفة للضريبة في ذلك الطرف فقط ما
 لم تزاوُل الوظيفة في الطرف المتعاقد الآخر. فإذا تمت مزاوُل الوظيفة على ذلك النحو، فإنه يجوز
 أن تخضع تلك المكافآت المستمدة منها للضريبة في ذلك الطرف الآخر.

2- على الرغم من أحكام الفقرة (1)، فإن المكافآت التي يتقاضاها مقيم في طرف متعاقد من وظيفة
 يزاوُلها في الطرف المتعاقد الآخر تخضع للضريبة فقط في الطرف المذكور أولاً إذا:

(أ) تواجد المستلم في الطرف الآخر لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها 183 يوماً خلال فترة أي
 إثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية؛ و

(ب) دفعت المكافأة من قبيل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الطرف الآخر؛ و

(ج) لم تكن المكافأة قد تحملتها منشأة دائمة يملكها صاحب العمل في الطرف الآخر.

3- على الرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة، تخضع المكافآت المتحققة من مزاوله وظيفه على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في مجال النقل الدولي من قبل مؤسسة تابعة للطرف الآخر للضريبة في ذلك الطرف المتعاقد فقط.

المادة (15)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يجب أن تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في طرف متعاقد بصفته عضواً في مجلس إدارة شركة مقيمة في الطرف المتعاقد الآخر للضريبة في ذلك الطرف الآخر.

المادة (16)

الفنانون والرياضيون

1- على الرغم من أحكام المادتين (7) و(14)، يجوز أن يخضع الدخل الذي يحققه مقيم في طرف متعاقد بصفته فناناً ك ممثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني، أو موسيقياً أو رياضياً من نشاطاته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الطرف المتعاقد الآخر للضريبة في ذلك الطرف الآخر.

2- إذا كان الدخل الذي يحصل عليه الفنان أو الرياضي بصفته تلك من مزاوله أنشطته الشخصية لا يعود على الفنان أو الرياضي ولكن يعود على شخص آخر، فيجوز أن يخضع هذا الدخل، على الرغم من أحكام المادتين (7) و(14) للضريبة في الطرف المتعاقد التي يزاول الفنان أو الرياضي أنشطته فيها.

المادة (17)

المعاشات التقاعدية

1- مع مراعاة أحكام الفقرة (2) من المادة (18)، تخضع المعاشات التقاعدية وأي مكافآت مماثلة أخرى (بما في ذلك المبالغ المقطوعة) تدفع لمقيم في الطرف المتعاقد مقابل وظيفة سابقة أو وظيفة ذاتية

للضريبة في ذلك الطرف.

- 2- على الرغم من أحكام الفقرة (1)، فإن المعاشات التقاعدية وأي مكافآت مماثلة أخرى (بما في ذلك المبالغ المقطوعة) بموجب نظام للمعاشات التقاعدية أو التقاعد وهي كالتالي:
- (أ) برنامج عام يعد جزءاً من نظام الضمان الاجتماعي لطرف متعاقد.
- (ب) برنامج يجوز للأفراد الاشتراك به للحصول على منافع التقاعد ومعترف به للأغراض الضريبية في الطرف المتعاقد.
- تخضع للضريبة في ذلك الطرف فقط.

المادة (18)

الخدمة الحكومية

- 1- (أ) تخضع الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى بخلاف المعاشات التقاعدية التي تدفعها حكومة طرف متعاقد إلى فرد مقابل خدمات قدمها لذلك الطرف للضريبة في ذلك الطرف فقط.
- (ب) ومع ذلك فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الطرف المتعاقد الآخر إذا أدت الخدمات في ذلك الطرف وكان الفرد مقيماً في ذلك الطرف شريطة أن:
- (1) بالنسبة لمنطقة هونغ كونج الإدارية الخاصة أن يكون له الحق في السكن فيها. أما بالنسبة لمملكة البحرين أن يكون أحد مواطنيها.
- (2) لم يصبح مقيماً في ذلك الطرف فقط لغرض تأدية تلك الخدمات.
- 2- (أ) تخضع أي معاشات تقاعدية (بما في ذلك المبالغ المقطوعة) المدفوعة من قبل - أو من خلال صناديق يتم إنشاؤها من قبل - أو ساهمت من قبل حكومة طرف متعاقد إلى فرد مقابل خدمات قدمها لذلك الطرف، للضريبة في ذلك الطرف فقط.
- (ب) ومع ذلك، إذا كان الفرد الذي أدى الخدمات مقيماً في الطرف المتعاقد الآخر والحالة تندرج ضمن الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (1) من هذه المادة، يخضع للضريبة أي مقابل معاش (مساءً كان الدفع إجمالاً أو أقساطاً) في الطرف المتعاقد الآخر فقط.

3- تطبق أحكام المواد (14) و (15) و (16) و (17) على الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية (بما في ذلك المبالغ المقطوعة) والمكافآت المماثلة الأخرى المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة بأعمال تجارية تمت مزاولتها من قبل حكومة طرف متعاقد.

المادة (19)

الطلبة

لا تخضع المدفوعات التي يتسلمها طالب، لغرض معيشته أو تعليمه أو تدريبه، ويكون أو كان مباشرة قبل زيارته لطرف متعاقد مقيماً في الطرف المتعاقد الآخر والذي يكون متواجداً في الطرف المذكور أولاً فقط لغرض الدراسة، للضريبة في ذلك الطرف المذكور أولاً شريطة أن تكون تلك المدفوعات ناشئة من مصادر خارج ذلك الطرف.

المادة (20)

الدخل الأخر

1- لا تخضع بنود الدخل لمقيم في طرف متعاقد أينما نشأت والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية للضريبة إلا في ذلك الطرف.

2- لا تطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل، بخلاف الدخل من الممتلكات غير المنقولة كما حددت في الفقرة (2) من المادة (6)، إذا كان المستلم لذلك الدخل، كونه مقيماً في طرف متعاقد، يمارس أعمالاً تجارية في الطرف المتعاقد الآخر من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكان الحق أو المالك الذي دفع عنه الدخل يرتبط ارتباطاً فعلياً مع تلك المنشأة الدائمة، ففي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7).

3- تخضع النفقات أو غيرها من المدفوعات للمعيشة من قبل مقيم في طرف متعاقد إلى مقيم في طرف متعاقد آخر، حتى الحد الغير مسموح به بخصم للمسدد في الطرف المذكور أولاً، للضريبة فقط في ذلك الطرف.

المادة (21)

طرق إزالة الازدواج الضريبي

1- مع مراعاة أحكام أنظمة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة المتعلقة بالسماح بالخصم من ضريبة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة للضريبة المدفوعة في دولة خارج منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة (والتي يجب أن لا تؤثر على المبدأ العام لهذه المادة)، فإن ضريبة البحرين المسددة بموجب أنظمة مملكة البحرين ووفقاً لهذه الاتفاقية، سواء مباشرة أو عن طريق الخصم، فيما يتعلق بدخل متحقق لشخص مقيم في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة من مصادر في مملكة البحرين، يجب أن يسمح بها كخصم من ضريبة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة المستحقة الدفع فيما يتعلق بذلك الدخل شريطة أن لا يتجاوز مثل هذا الخصم مبلغ ضريبة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة المحسوب فيما يتعلق بذلك الدخل وفقاً للأنظمة الضريبية لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة.

2- إذا حقق مقيم في مملكة البحرين دخلاً وكان يجوز أن يخضع للضريبة في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، فيجب على مملكة البحرين أن تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل ذلك المقيم مساوياً لضريبة الدخل المدفوعة في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، وعلى الرغم من ذلك، يجب ألا يتجاوز الخصم مبلغ الضريبة المحسوب لهذا الدخل وفقاً لتشريعات مملكة البحرين وقواعدها الضريبية.

المادة (22)

عدم التمييز

1- الأشخاص الذين لهم حق الإقامة أو تم تكوينهم أو إنشاؤهم بصيغة أخرى في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، وفي البحرين هم من مواطنيها، لا يجوز إخضاعهم في الطرف المتعاقد الأخرى لولاية ضرائب أو متطلبات مرتبطة بها، تكون مختلفة أو يترتب عنها عبء أكبر من تلك الضرائب والمتطلبات التي يخضع لها، أو يمكن أن يخضع لها الأشخاص الذين لهم حق الإقامة أو تم تكوينهم أو إنشاؤهم بصيغة أخرى في ذلك الطرف المتعاقد الأخرى (حيث الطرف المتعاقد الأخرى يعني منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة) أو مواطنو ذلك الطرف المتعاقد الأخرى (حيث الطرف المتعاقد الأخرى يعني البحرين) في نفس الظروف، وبالنسبة فيما يتعلق بالإقامة، وعلى الرغم من أحكام المادة (1)، يجب أن تطبق أحكام هذه الفقرة أيضاً على الأشخاص غير المقيمين في إحدى أو كلا الطرفين المتعاقدين.

2- لا يجوز أن يخضع أشخاص مقيمون في طرف متعاقد ولا يحملون جنسية لأية ضرائب أو أية متطلبات مرتبطة بها في أي من الطرفين المتعاقدين تكون مختلفة أو تشكل عبئاً أكثر مقارنة بالضرائب أو المتطلبات المرتبطة بها التي يخضع لها أو قد يخضع لها في نفس الظروف مواطنو الطرف المعني، خاصة فيما يتعلق بالإقامة.

3- لا يجوز أن تفرض الضرائب على منشأة دائمة تمتلكها مؤسسة تابعة لطرف متعاقد في الطرف المتعاقد الآخر بشكل أقل تفضيلاً في ذلك الطرف الأخر مقارنة بالضرائب المفروضة على المؤسسات التابعة لذلك الطرف الأخر والتي تقوم بمزاولة ذات الأنشطة التي تزاولها تلك المنشأة الدائمة. ولا يفسر هذا الحكم باعتباره ملزماً للطرف المتعاقد بأن يمنح للمقيمين في الطرف المتعاقد الأخر أي مخصصات شخصية، أو إعفاءات، أو خصومات لأغراض الضريبة بسبب الحالة المدنية أو المسؤوليات الأسرية مما تمنحه للمقيمين فيها.

4- باستثناء ما تنطبق عليه أحكام الفقرة (1) من المادة (9)، أو الفقرة (5) من المادة (11)، أو الفقرة (6) من المادة (12)، يجب أن يكون الدخل من مطالبات الدين والإتاوات وأي مدفوعات أخرى تدفعها مؤسسة تابعة لطرف متعاقد إلى مقيم في الطرف المتعاقد الأخر وذلك لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لتلك المؤسسة تكون قابلة للخصم بنفس الظروف كما لو كانت دفعت إلى مقيم في الطرف المذكور أولاً.

5- لا يجوز أن تخضع مؤسسات تابعة لطرف متعاقد والتي تكون ملكية رأس مالها كلياً أو جزئياً أو السيطرة عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مقيم واحد أو أكثر للطرف المتعاقد الأخر لأية ضرائب أو أية متطلبات مرتبطة بها في الطرف المذكور أولاً تختلف أو يزيد عنها عن الضرائب أو المتطلبات المرتبطة بها التي تخضع أو قد تخضع لها مؤسسات مماثلة أخرى في الطرف المذكور أولاً.

المادة (23)

إجراءات الاتفاق المتبادل

1- إذا اعتبر شخص أن الإجراءات في أحد الطرفين المتعاقدين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي فيما يخصه إلى فرض ضريبة بما لا يتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية، يجوز له بصرف النظر عن الحلول

التي ينص عليها القانون المحلي لهذه الأطراف عرض حالته على السلطة المختصة في أي من الطرفين المتعاقدين. ثم يتعين أن يتم عرض الحالة خلال ثلاث سنوات من أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضرائب بما لا يتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية.

2- إذا تبين للسلطة المختصة أن الاعتراض له ما يبرره وأنها غير قادرة بنفسها إلى أن تصل إلى حل مرضي. فإنه يتعين عليها أن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر بهدف تجنب فرض ضريبة بما لا يتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية. ويطبق أي اتفاق يتم التوصل إليه بصرف النظر عن أي قيد زمني منصوص عليه في القانون المحلي للأطراف المتعاقدة.

3- يجب على السلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين أن تسعيا عن طريق الاتفاق المتبادل إلى تسوية أية صعوبات أو شكوك ناتجة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. ويجوز لهما أيضاً أن تتشاورا فيما بينهما لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لم يُنص عليها في هذه الاتفاقية.

4- يجوز للسلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين التواصل مع بعضهما بصورة مباشرة. بما في ذلك التواصل عن طريق هيئة مشتركة تتألف منهما أو من يمثلها لغرض التوصل إلى اتفاق بالمعنى الوارد في الفقرات السابقة.

المادة (24)

تبادل المعلومات

1- يجب على السلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين تبادل تلك المعلومات التي يتوقع أنها ذات صلة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو بإدارة أو تنفيذ القوانين المحلية للأطراف المتعاقدة بشأن الضرائب المشمولة في هذه الاتفاقية، بالقدر الذي لا تتعارض فيه تلك الضرائب مع هذه الاتفاقية، ولا يتقيد تبادل المعلومات بالمادة (1).

2- تعامل أية معلومة يتلقاها طرف متعاقد بموجب الفقرة (1) على أنها سرية وبنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي يحصل عليها طبقاً للقوانين المحلية لذلك الطرف المتعاقد، ولا يجوز الإفصاح عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) المختصة بالربط أو التحصيل أو التنفيذ أو إقامة الدعاوى أو تحديد الاعتراض فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في

الفقرة (1). ويجب على هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات لتلك الأغراض فقط. ويجوز لهم الإفصاح عن المعلومات في المحاكمات القضائية العلنية أو في الأحكام القضائية، لا يجوز الإفصاح عن المعلومات لأي دولة ثالثة لأي غرض كان.

3- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرتين (1) و (2) بشكل يؤدي إلى إلزام طرف متعاقد بما يلي:

- (أ) تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية في ذلك الطرف أو في الطرف المتعاقد الآخر.
- (ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المعتادة في ذلك الطرف أو في الطرف المتعاقد الآخر.
- (ج) تقديم معلومات من شأنها أن تكشف أسرار التجارة أو الأعمال أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية، أو العمليات التجارية أو أي معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة (النظام العام).

4- إذا طلب طرف متعاقد معلومات بموجب هذه المادة، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يستخدم تدابيرها المتبعة لجمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة حتى لو كان ذلك الطرف الآخر لا يحتاج لتلك المعلومات لأغراضه الضريبية. ويخضع الالتزام الوارد بالجملة السابقة إلى القيود الواردة بالفقرة (3)، لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير تلك القيود على أنها تسمح لطرف متعاقد أن يرفض تقديم المعلومات لمجرد عدم وجود مصلحة محلية في تلك المعلومات لذلك الطرف.

5- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (3) على أنها تسمح لطرف متعاقد بالامتناع عن تقديم معلومات لمجرد أن المعلومات في حوزة بنك أو مؤسسة مالية أخرى، أو شخص مفوض أو شخص يتصرف بصفته وكيل أو أميناً على الممتلكات أو لأنها تتعلق بحقوق ملكية شخص ما.

المادة (25)

أعضاء البعثات الحكومية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الحكومية بما في ذلك البعثات القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام الاتفاقيات الخاصة.

المادة (26)

أحكام متنوعة

1- بالرغم من الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية، لا تمنح ميزة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بعنصر من دخل إذا كان من المعقول الاستنتاج، بعد النظر في كافة الحقائق والظروف ذات الصلة، بأن الحصول على تلك الميزة كان أحد الأغراض الرئيسية من أي ترتيب أو معاملة أدت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تلك الميزة، ما لم يثبت أن منح تلك الميزة في هذه الظروف سيكون وفقاً لهدف وغرض الأحكام ذات الصلة بهذه الاتفاقية.

2- في حالة رفض منح ميزة بموجب هذه الاتفاقية لشخص بموجب الفقرة (1)، تعامل السلطة المختصة للطرف المتعاقد التي كانت ستمنح هذه الميزة ذلك الشخص على أنه يستحق هذه الميزة، أو لمزايا أخرى بالنسبة لدخل معين إذا حددت تلك السلطة المختصة وبناء على طلب من ذلك الشخص وبعد النظر في الحقائق والظروف ذات الصلة بأن تلك المزايا كان سيتم منحها إلى ذلك الشخص عند غياب المعاملة أو الترتيب المشار إليهما في الفقرة (1). وتتشاور السلطة المختصة للطرف المتعاقد التي تستلم الطلب مع السلطة المختصة للطرف المتعاقد الأخر قبل رفض طلب تم تقديمه من قبل مقيم في ذلك الطرف المتعاقد الآخر بموجب هذه الفقرة.

3- ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر على حق كل طرف متعاقد في تطبيق أنظمتهم وإجراءاته المحلية المتعلقة بالتجنب الضريبي سواء تم وصفها على هذا النحو أم لا.

المادة (27)

نفاذ الاتفاقية

1- يخطر كل طرف متعاقد الطرف الآخر كتابياً باستكمال الإجراءات اللازمة وفقاً لنظامه لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، وتصبح هذه الاتفاقية نافذة في التاريخ اللاحق من الإخطارات.

2- تسري أحكام هذه الاتفاقية:

(أ) بالنسبة لهونج كونج الإدارية الخاصة: فيما يتعلق بضرعية منطقتة هونج كونج الإدارية الخاصة عن أية سنة ربط تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر أبريل للسنة التالية التي دخلت فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

(ب) بالنسبة لمملكة البحرين: فيما يتعلق بالضرائب لكل فترة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير للسنة التالية التي دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

المادة (28)

إنهاء الاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية نافذة حتى يتم إنهاؤها بواسطة طرف متعاقد. ويجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق تقديم إخطار كتابي بالإلغاء قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية أي سنة ميلادية. وفي هذه الحالة، فإن الاتفاقية تتوقف عن التطبيق:

(أ) بالنسبة لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة: فيما يتعلق بضريبة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة عن أية سنة ربط تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر أبريل للسنة التالية التي تم فيها تقديم إخطار إنهاء الاتفاقية.

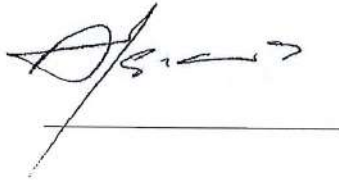
(ب) بالنسبة لمملكة البحرين: فيما يتعلق بالضرائب لكل فترة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير للسنة التالية التي تم فيها تقديم إخطار إنهاء الاتفاقية.

وإشهاداً على ذلك، قام الموقعان أدناه المفاوضان من قبل حكومتهما بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين في المنامة بمملكة البحرين بتاريخ 3 مارس 2024، باللغات العربية والصينية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية. وفي حالة الاختلاف بين النصوص يرجح النص الإنجليزي.

عن حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية
الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية

عن حكومة مملكة البحرين



**AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BAHRAIN
AND
THE GOVERNMENT OF THE HONG KONG SPECIAL ADMINISTRATIVE
REGION OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA
FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION WITH RESPECT TO
TAXES ON INCOME AND
THE PREVENTION OF TAX EVASION AND AVOIDANCE**

The Government of the Kingdom of Bahrain and the Government of the Hong Kong Special Administrative Region of the People's Republic of China;

Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their co-operation in tax matters;

Intending to conclude an Agreement for the elimination of double taxation with respect to taxes on income without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Agreement for the indirect benefit of residents of third Parties);

Have agreed as follows:

Article 1**Persons Covered**

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting Parties.

Article 2**Taxes Covered**

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting Party, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are:
 - (a) in the case of the Hong Kong Special Administrative Region,
 - (i) profits tax;
 - (ii) salaries tax; and
 - (iii) property tax,whether or not charged under personal assessment;
 - (b) in the case of Bahrain, income tax payable under Amiri Decree No. 22/1979.
4. This Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes, as well as any other taxes falling within paragraphs 1 and 2 of this Article which a Contracting Party may impose in

future. The competent authorities of the Contracting Parties shall notify each other of any significant changes that have been made in their taxation laws.

5. The existing taxes, together with the taxes imposed after the signature of this Agreement, are hereinafter referred to as "Hong Kong Special Administrative Region tax" or "Bahrain tax", as the context requires.

Article 3

General Definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - (a) (i) the term "Hong Kong Special Administrative Region" means any place where the tax laws of the Hong Kong Special Administrative Region of the People's Republic of China apply;
 - (ii) the term "Bahrain" means the territory of the Kingdom of Bahrain as well as the maritime areas, seabed and subsoil over which Bahrain exercises, in accordance with international law, sovereign rights and jurisdiction;
 - (b) the term "business" includes the performance of professional services and of other activities of an independent character;
 - (c) the term "company" means any legal entity that is treated as a company or body corporate for tax purposes or any other entity constituted or recognised under the laws of one or other of the Contracting Parties as a body corporate;
 - (d) the term "competent authority" means:
 - (i) in the case of the Hong Kong Special Administrative Region, the Commissioner of Inland Revenue or his authorized representative;
 - (ii) in the case of Bahrain, the Minister of Finance and National Economy or his authorized representative;

- (e) the term "Contracting Party" or "Party" means the Hong Kong Special Administrative Region or the Kingdom of Bahrain, as the context requires;
- (f) the term "enterprise" applies to the carrying on of any business;
- (g) the terms "enterprise of a Contracting Party" and "enterprise of the other Contracting Party" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting Party and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting Party;
- (h) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting Party except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting Party;
- (i) the term "national" in relation to Bahrain means:
- (i) any individual possessing the nationality of Bahrain; and
- (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in Bahrain;
- (j) the term "person" includes an individual, a company, a trust, a partnership and any other body of persons;
- (k) the term "tax" means the Hong Kong Special Administrative Region tax or the Bahrain tax, as the context requires.
2. In this Agreement, the terms "Hong Kong Special Administrative Region tax" and "Bahrain tax" do not include any penalty or surcharges imposed under the laws of either Contracting Party relating to the taxes to which this Agreement applies by virtue of Article 2.
3. As regards the application of this Agreement at any time by a Contracting Party, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that Party for the purposes of the taxes to which this Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that Party prevailing over a meaning given to the term under other laws of that Party.

Article 4

Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term “resident of a Contracting Party” means:
 - (a) in the case of the Hong Kong Special Administrative Region,
 - (i) any individual who ordinarily resides in the Hong Kong Special Administrative Region;
 - (ii) any individual who stays in the Hong Kong Special Administrative Region for more than 180 days during a year of assessment or for more than 300 days in two consecutive years of assessment one of which is the relevant year of assessment;
 - (iii) a company incorporated in the Hong Kong Special Administrative Region or, if incorporated outside the Hong Kong Special Administrative Region, being normally managed or controlled in the Hong Kong Special Administrative Region;
 - (iv) any other person constituted under the laws of the Hong Kong Special Administrative Region or, if constituted outside the Hong Kong Special Administrative Region, being normally managed or controlled in the Hong Kong Special Administrative Region;
 - (b) in the case of Bahrain, any individual who has a permanent home, his centre of vital interests, or habitual abode in Bahrain, for a period or periods totalling in the aggregate at least 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the taxable period concerned, and a company or other legal person incorporated or having its place of effective management in Bahrain.
2. The term “resident of a Contracting Party” also includes the Government of that Party, its local authorities and any statutory body thereof.

3. Where by reason of the provisions of paragraphs 1 and 2, an individual is a resident of both Contracting Parties, then his status shall be determined as follows:
- (a) he shall be deemed to be a resident only of the Party in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Parties, he shall be deemed to be a resident only of the Party with which his personal and economic relations are closer ("centre of vital interests");
 - (b) if the Party in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Party, he shall be deemed to be a resident only of the Party in which he has an habitual abode;
 - (c) if he has an habitual abode in both Parties or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Party in which he has the right of abode (in the case of the Hong Kong Special Administrative Region) or of which he is a national (in the case of Bahrain);
 - (d) if he has the right of abode in the Hong Kong Special Administrative Region and is also a national of Bahrain, or if he does not have the right of abode in the Hong Kong Special Administrative Region nor is he a national of Bahrain, the competent authorities of the Contracting Parties shall settle the question by mutual agreement.
4. Where by reason of the provisions of paragraphs 1 and 2, a person other than an individual is a resident of both Contracting Parties, then it shall be deemed to be a resident only of the Party in which its place of effective management is situated.

Article 5

Permanent Establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:
 - (a) a place of management;
 - (b) a branch;
 - (c) an office;
 - (d) a factory;
 - (e) a workshop;
 - (f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of or exploration for natural resources;
 - (g) a sales outlet; and
 - (h) a warehouse in relation to a person providing storage facilities for others.
3. The term "permanent establishment" also encompasses:
 - (a) a building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only if such site, project or activities last more than six months;
 - (b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise directly or through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only if activities of that nature continue (for the same or a connected project) within a Contracting Party for a period or periods aggregating more than 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the taxable period concerned.
4. Notwithstanding the provisions of this Article, an enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in a Contracting Party and to carry on business through that permanent establishment if in that Party it carries on for a period of more than 90 days:

- (a) any activity which is directly connected with the exploration for or production of crude oil or other natural hydrocarbons from the ground in that Party for its own account, or in refining crude oil owned by it or by others, wheresoever produced, in its facilities in that Party; or
 - (b) any sales of crude oil or other natural hydrocarbons produced from the ground in that Party, or of finished or semi-finished products manufactured in that Party from crude oil or other natural hydrocarbons; or
 - (c) any activity that results in amounts of income receivable by reason of an interest in crude oil or other natural hydrocarbons produced from the ground in that Party or the proceeds thereof.
5. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:
- (a) the use of facilities solely for the purpose of storage or display of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display;
 - (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
 - (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
 - (f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs (a) to (e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

6. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person – other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies – is acting in a Contracting Party on behalf of an enterprise of the other Contracting Party, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting Party in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such a person:
 - (a) has, and habitually exercises, in the first-mentioned Contracting Party an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 5 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph, or
 - (b) has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned Party a stock of goods or merchandise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of the enterprise.
7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting Party merely because it carries on business in that Party through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.
8. The fact that a company which is a resident of a Contracting Party controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting Party, or which carries on business in that other Party (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

Income from Immovable Property

1. Income derived by a resident of a Contracting Party from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting Party may be taxed in that other Party.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting Party in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, quarries, sources and other natural resources; ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. Any property or right referred to in paragraph 2 shall be regarded as situated where the land, standing timber, mineral deposits, quarries, sources or natural resources, as the case may be, are situated or where the working may take place.
4. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
5. The provisions of paragraphs 1 and 4 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise.

Article 7

Business Profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting Party shall be taxable only in that Party unless the enterprise carries on business in the other Contracting Party through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other Party, but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting Party carries on business in the other Contracting Party through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting Party be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Party in which the permanent establishment is situated or elsewhere.
4. Insofar as it has been customary in a Contracting Party to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, or on the basis of such other method as may be prescribed by the laws of that Party, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting Party from determining the profits to be taxed by such apportionment or other method; the method adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.
7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8

Shipping and Air Transport

1. Profits of an enterprise of a Contracting Party from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that Party.
2. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

3. For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall include in particular:
 - (a) revenues and gross receipts from the operation of ships or aircraft for the transport of persons, livestock, goods, mail or merchandise in international traffic including:
 - (i) income derived from the lease of ships or aircraft on a bareboat charter basis where such lease is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic;
 - (ii) income derived from the sale of tickets and the provision of services connected with such transport whether for the enterprise itself or for any other enterprise, provided that in the case of provision of services, such provision is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic;
 - (b) income from debt-claims derived from funds directly connected with the operation of ships or aircraft in international traffic;
 - (c) profits from the lease of containers by the enterprise, when such lease is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.

Article 9
Associated Enterprises

1. Where:
 - (a) an enterprise of a Contracting Party participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting Party, or
 - (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting Party and an enterprise of the other Contracting Party,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting Party includes in the profits of an enterprise of that Party - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting Party has been charged to tax in that other Party and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned Party if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Party shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and for this purpose the competent authorities of the Contracting Parties shall if necessary consult each other.

Article 10

Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting Party to a resident of the other Contracting Party shall be taxable only in that other Party.
2. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Party of which the company making the distribution is a resident.
3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting Party, carries on business in the other Contracting Party of which the company paying the dividends is a resident through a permanent establishment situated therein and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.

4. Where a company which is a resident of a Contracting Party derives profits or income from the other Contracting Party, that other Party may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Party or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other Party, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Party.

Article 11

Income from Debt-Claims

1. Income from debt-claims arising in a Contracting Party and paid to a resident of the other Contracting Party shall be taxable only in that other Party.
2. The terms "income from debt-claims" and "income" as used in this Article mean income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as income for the purpose of this Article.
3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the income, being a resident of a Contracting Party, carries on business in the other Contracting Party in which the income arises through a permanent establishment situated therein and the debt-claim in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.
4. Income from a debt-claim shall be deemed to arise in a Contracting Party when the payer is a resident of that Party. Where, however, the person paying the income, whether he is a resident of a Contracting Party or not, has in a Contracting Party a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the income is paid was incurred, and such income is

borne by such permanent establishment, then such income shall be deemed to arise in the Party in which the permanent establishment is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the income exceeds, for whatever reasons, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting Party, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12

Royalties

1. Royalties arising in a Contracting Party and paid to a resident of the other Contracting Party may be taxed in that other Party.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting Party in which they arise and according to the laws of that Party, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting Party, the tax so charged shall not exceed 5 per cent of the gross amount of the royalties. The competent authorities of the Contracting Parties shall by mutual agreement settle the mode of application of this limitation.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, or films or tapes used for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting Party, carries on business in the other Contracting Party in which the royalties arise through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the

royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting Party when the payer is a resident of that Party. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting Party or not, has in a Contracting Party a permanent establishment in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the Party in which the permanent establishment is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties exceeds, for whatever reasons, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting Party, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13

Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting Party from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting Party may be taxed in that other Party.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting Party has in the other Contracting Party, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), may be taxed in that other Party.
3. Gains derived by an enterprise of a Contracting Party from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in that Party.

4. Gains derived by a resident of a Contracting Party from the alienation of shares of a company deriving more than 50 per cent of its asset value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting Party may be taxed in that other Party. However, this paragraph does not apply to gains derived from the alienation of shares:
 - (a) quoted on such stock exchange as may be agreed between the Parties; or
 - (b) alienated or exchanged in the framework of a reorganisation of a company, a merger, a scission or a similar operation; or
 - (c) in a company deriving more than 50 per cent of its asset value from immovable property in which it carries on its business.
5. Gains from the alienation of any property, other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3 and 4, shall be taxable only in the Contracting Party of which the alienator is a resident.

Article 14

Income from Employment

1. Subject to the provisions of Articles 15, 17 and 18, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting Party in respect of an employment shall be taxable only in that Party unless the employment is exercised in the other Contracting Party. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Party.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting Party in respect of an employment exercised in the other Contracting Party shall be taxable only in the first-mentioned Party if:
 - (a) the recipient is present in the other Party for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the taxable period concerned, and
 - (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Party, and

(c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other Party.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting Party shall be taxable only in that Party.

Article 15

Directors' Fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting Party in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting Party may be taxed in that other Party.

Article 16

Artistes and Sportsmen

1. Notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14, income derived by a resident of a Contracting Party as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting Party, may be taxed in that other Party.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14, be taxed in the Contracting Party in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

Article 17

Pensions

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 18, pensions and other similar remuneration (including a lump sum payment) paid to a resident of a Contracting Party in consideration of past employment or self-employment shall be taxable only in that Party.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration (including a lump sum payment) made under a pension or retirement scheme which is:
 - (a) a public scheme which is part of the social security system of a Contracting Party; or
 - (b) a scheme in which individuals may participate to secure retirement benefits and which is recognised for tax purposes in a Contracting Party,
 shall be taxable only in that Contracting Party.

Article 18

Government Service

1. (a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by the Government of a Contracting Party to an individual in respect of services rendered to that Party shall be taxable only in that Party.
- (b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting Party if the services are rendered in that Party and the individual is a resident of that Party who:
 - (i) in the case of the Hong Kong Special Administrative Region has the right of abode therein and in the case of Bahrain is a national thereof; or
 - (ii) did not become a resident of that Party solely for the purpose of rendering the services.

2. (a) Any pension (including a lump sum payment) paid by, or paid out of funds created or contributed by, the Government of a Contracting Party to an individual in respect of services rendered to that Party shall be taxable only in that Party.
- (b) However, if the individual who rendered the services is a resident of the other Contracting Party and the case falls within subparagraph (b) of paragraph 1 of this Article, any corresponding pension (whether a payment in lump sum or by instalments) shall be taxable only in that other Contracting Party.
3. The provisions of Articles 14, 15, 16, and 17 shall apply to salaries, wages, pensions (including a lump sum payment), and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by the Government of a Contracting Party.

Article 19

Students

Payments which a student who is or was immediately before visiting a Contracting Party a resident of the other Contracting Party and who is present in the first-mentioned Party solely for the purpose of his education receives for the purpose of his maintenance or education shall not be taxed in that Party, provided that such payments arise from sources outside that Party.

Article 20

Other Income

1. Items of income of a resident of a Contracting Party, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Party.
2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting Party, carries on business in the other Contracting Party through a permanent establishment situated therein and

the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.

3. Alimony or other maintenance payment paid by a resident of a Contracting Party to a resident of the other Contracting Party shall, to the extent it is not allowable as a deduction to the payer in the first-mentioned Party, be taxable only in that Party.

Article 21

Methods for Elimination of Double Taxation

1. Subject to the provisions of the laws of the Hong Kong Special Administrative Region relating to the allowance of a credit against Hong Kong Special Administrative Region tax of tax paid in a jurisdiction outside the Hong Kong Special Administrative Region (which shall not affect the general principle of this Article), Bahrain tax paid under the laws of Bahrain and in accordance with this Agreement, whether directly or by deduction, in respect of income derived by a person who is a resident of the Hong Kong Special Administrative Region from sources in Bahrain, shall be allowed as a credit against Hong Kong Special Administrative Region tax payable in respect of that income, provided that the credit so allowed does not exceed the amount of Hong Kong Special Administrative Region tax computed in respect of that income in accordance with the tax laws of the Hong Kong Special Administrative Region.
2. Where a resident of Bahrain derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the Hong Kong Special Administrative Region, Bahrain shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident an amount equal to the income tax paid in the Hong Kong Special Administrative Region. Such deduction shall not, however, exceed the amount of tax computed for such income according to the legislation and taxation rules of Bahrain.

Article 22**Non-Discrimination**

1. Persons who, in the case of the Hong Kong Special Administrative Region, have the right of abode or are incorporated or otherwise constituted therein, and, in the case of Bahrain, are nationals thereof, shall not be subjected in the other Contracting Party to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which persons who have the right of abode or are incorporated or otherwise constituted in that other Party (where that other Party is the Hong Kong Special Administrative Region) or nationals of that other Party (where that other Party is Bahrain) in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting Parties.
2. Stateless persons who are residents of a Contracting Party shall not be subjected in either Contracting Party to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which persons who have the right of abode in the Party (where the Party is the Hong Kong Special Administrative Region) or nationals of the Party (where the Party is Bahrain) in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.
3. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting Party has in the other Contracting Party shall not be less favourably levied in that other Party than the taxation levied on enterprises of that other Party carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting Party to grant to residents of the other Contracting Party any personal allowances, reliefs and reduction for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
4. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 5 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12, apply, income from debt-claims, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting Party to a resident of the other Contracting Party shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned Party.

5. Enterprises of a Contracting Party, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting Party, shall not be subjected in the first-mentioned Party to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned Party are or may be subjected.

Article 23

Mutual Agreement Procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting Parties result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the internal laws of those Parties, present his case to the competent authority of either Contracting Party. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement.
2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting Party, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the internal laws of the Contracting Parties.
3. The competent authorities of the Contracting Parties shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting Parties may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 24**Exchange of Information**

1. The competent authorities of the Contracting Parties shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the internal laws of the Contracting Parties concerning taxes covered by this Agreement, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Article 1.
2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting Party shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the internal laws of that Party and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Information shall not be disclosed to any third jurisdiction for any purpose.
3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting Party the obligation:
 - (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting Party;
 - (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting Party;
 - (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).
4. If information is requested by a Contracting Party in accordance with this Article, the other Contracting Party shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other Party may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding

sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting Party to decline to supply information solely because there is no tax interest in such information to that Party.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting Party to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 25

Members of Government Missions

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of government missions, including consular posts, under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 26

Miscellaneous Rules

1. Notwithstanding the other provisions of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Agreement.
2. Where a benefit under this Agreement is denied to a person under paragraph 1, the competent authority of the Contracting Party that would otherwise have granted this benefit shall nevertheless treat that person as being entitled to this benefit, or to different benefits with respect to a specific item of income, if such competent authority, upon request from that person and after consideration of the relevant facts and circumstances, determines that such benefits would have been granted to that person in the absence of the transaction or arrangement referred to in paragraph 1. The competent authority of the Contracting Party to which the request has been made will consult with the competent authority of

the other Contracting Party before rejecting a request made under this paragraph by a resident of that other Party.

3. Nothing in this Agreement shall prejudice the right of each Contracting Party to apply its internal laws and measures concerning tax avoidance, whether or not described as such.

Article 27

Entry into Force

1. Each of the Contracting Parties shall notify the other in writing of the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force on the date of the later of these notifications.
2. The provisions of this Agreement shall thereupon have effect:
 - (a) in the Hong Kong Special Administrative Region: in respect of Hong Kong Special Administrative Region tax, for any year of assessment beginning on or after the first day of April of the year next following that of entry into force of this Agreement;
 - (b) in Bahrain: for taxes with respect to every taxable period beginning on or after the first day of January of the year next following that of entry into force of this Agreement.

Article 28

Termination

This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting Party. Either Contracting Party may terminate this Agreement by giving the other Contracting Party written notice of termination at least six months before the end of any calendar year. In such event, this Agreement shall cease to have effect:

- (a) in the Hong Kong Special Administrative Region: in respect of Hong Kong Special Administrative Region tax, for any year of assessment

beginning on or after the first day of April of the year next following that in which the notice is given;

- (b) in Bahrain: for taxes with respect to every taxable period beginning on or after the first day of January of the year next following that in which the notice is given.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at Manama at the Kingdom of Bahrain this 3rd day of March 2024, in the Arabic, Chinese and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence between the texts, the English text shall prevail.

**For the Government of
the Kingdom of Bahrain**



**For the Government of
the Hong Kong Special Administrative
Region of the People's Republic of
China**



巴林王國政府與中華人民共和國香港特別行政區政府
關於對收入稅項消除雙重課稅和防止逃稅及規避繳稅的協定

巴林王國政府與中華人民共和國香港特別行政區政府；

願意進一步發展雙方的經濟關係及加強雙方在稅務事宜上的合作；

有意締結協定，以消除就收入稅項的雙重課稅，同時防止透過逃稅或規避繳稅行為造成的不徵稅或少徵稅(包括通過擇協避稅安排，為第三方居民間接獲取本協定所規定的稅務寬免)；

協議如下：

第一條

所涵蓋的人

本協定適用於屬締約一方的居民或同時屬締約雙方的居民的人。

第二條

所涵蓋的稅項

1. 本協定適用於代締約方課徵的收入稅項，不論該等稅項以何種方式徵收。
2. 對總收入或收入的組成部分課徵的所有稅項，包括對自轉讓動產或不動產的收益、企業支付的工資或薪金總額以及資本增值課徵的稅項，須視為收入稅項。
3. 本協定適用於以下現有稅項：
 - (a) 就香港特別行政區而言，
 - (i) 利得稅；
 - (ii) 薪俸稅；及
 - (iii) 物業稅，不論是否按個人入息課稅徵收；
 - (b) 就巴林而言，根據第22/1979號埃米爾令應繳付的所得稅。
4. 本協定亦適用於在本協定的簽訂日期後，在現有稅項以外課徵或為取代現有稅項而課徵的任何與現有稅項相同或實質上類似的稅項，以及適用於締約方日後課徵而又屬本條第1款及第2款所指的任何其他稅項。締約双方的主管當局須將其各自的稅務法律的任何重大改變，通知對方的主

管當局。

5. 現有稅項連同在本協定簽訂後課徵的稅項，以下稱為“香港特別行政區稅項”或“巴林稅項”，按文意所需而定。

第三條

一般定義

1. 就本協定而言，除文意另有所指外：
- (a) (i) “香港特別行政區”一詞指中華人民共和國香港特別行政區的稅務法律所適用的任何地區；
 - (ii) “巴林”一詞指巴林王國的領土，以及巴林根據國際法行使主權權利和管轄權的海域、海床和底土；
 - (b) “業務”一詞包括進行專業服務及其他具獨立性質的活動；
 - (c) “公司”一詞指就稅務事宜而言視為公司或法團的任何法律實體，或根據任何締約方的法律而組成或獲認可為法團的任何其他實體；
 - (d) “主管當局”一詞：
 - (i) 就香港特別行政區而言，指稅務局局長或其獲授權代表；
 - (ii) 就巴林而言，指財政及國民經濟部部長或其獲授權代表；
 - (e) “締約方”或“一方”一詞指香港特別行政區或巴林王國，按文意所需而定；
 - (f) “企業”一詞適用於任何業務的經營；

- (g) “締約一方的企業”及“另一締約方的企業”兩詞分別指締約一方的居民所經營的企業和另一締約方的居民所經營的企業；
- (h) “國際運輸”一詞指由締約一方的企業營運的船舶或航空器進行的任何載運，但如該船舶或航空器只在另一締約方內的不同地點之間營運，則屬例外；
- (i) “國民”一詞，就巴林而言，指：
- (i) 擁有巴林國籍的任何個人；及
 - (ii) 藉巴林現行的法律而取得法人、合夥或組織地位的任何法人、合夥或組織；
- (j) “人”一詞包括個人、公司、信託、合夥及任何其他團體；
- (k) “稅項”一詞指香港特別行政區稅項或巴林稅項，按文意所需而定。
2. 在本協定中，“香港特別行政區稅項”及“巴林稅項”兩詞不包括根據任何締約方的有關法律所課徵的任何罰款或附加費。有關法律，是指關乎本協定(屬憑藉第二條而適用)的稅項的法律。
3. 在締約方於任何時候施行本協定時，凡有任何詞語在本協定中並無界定，則除文意另有所指外，該詞語須具有它當時根據該一方就本協定適用的稅項而施行的法律所具有的涵義，而在根據該一方適用的稅務法律給予該詞語的涵義與根據該一方的其他法律給予該詞語的涵義兩者中，以前者為準。

第四條

居民

1. 就本協定而言，“締約方的居民”一詞：
 - (a) 就香港特別行政區而言，指，
 - (i) 通常居住於香港特別行政區的任何個人；
 - (ii) 在某課稅年度內在香港特別行政區逗留超過180天或在連續兩個課稅年度(其中一個是有關的課稅年度)內在香港特別行政區逗留超過300天的任何個人；
 - (iii) 在香港特別行政區成立為法團的公司，或在香港特別行政區以外成立為法團而通常在香港特別行政區內受管理或控制的公司；
 - (iv) 根據香港特別行政區的法律組成的任何其他人士，或在香港特別行政區以外組成而通常在香港特別行政區內受管理或控制的任何其他人士；
 - (b) 就巴林而言，指在有關的課稅期內開始或結束的任何十二個月的期間內，持續一段或多於一段期間，而該段期間至少183天，或該等期間累計至少183天，在巴林有永久性住所、其重要利益中心、或慣常居所的任何個人；以及在巴林成立為或有實際管理場所的法團或其他法人。
2. “締約方的居民”一詞亦包括該一方的政府、其地方當局及其任何法定團體。
3. 如任何個人因第1款及第2款的規定而同時屬締約雙方的居民，則該人的身分須按照以下規定斷定：
 - (a) 如該人在其中一方有可供其使用的永久性住所，則該人須當作只是該一方的居民；如該人在雙方均有可供

其使用的永久性住所，則該人須當作只是與其個人及經濟關係較為密切的一方(“重要利益中心”)的居民；

- (b) 如無法斷定該人在哪一方有重要利益中心，或該人在任何一方均沒有可供其使用的永久性住所，則該人須當作只是其慣常居所所在的一方的居民；
 - (c) 如該人在雙方均有或均沒有慣常居所，則該人須當作只是其擁有居留權(就香港特別行政區而言)的一方或屬國民(就巴林而言)的一方的居民；
 - (d) 如該人既擁有香港特別行政區的居留權亦屬巴林的國民，或該人既沒有香港特別行政區的居留權亦不屬巴林的國民，則締約雙方的主管當局須透過共同協商解決該問題。
4. 如並非個人的人因第1款及第2款的規定而同時屬締約雙方的居民，則該人須當作只是其實際管理場所所在的一方的居民。

第五條

常設機構

1. 就本協定而言，“常設機構”一詞在企業透過某固定營業場所經營全部或部分業務的情況下，指該固定營業場所。
2. “常設機構”一詞尤其包括：
 - (a) 管理場所；
 - (b) 分支機構；
 - (c) 辦事處；
 - (d) 工廠；

- (e) 作業場所；
- (f) 礦場、油井或氣井、石礦場或任何其他開採或勘探自然資源的場所；
- (g) 銷售點；及
- (h) 與為其他人提供儲存設施的人有關的倉庫。

3. “常設機構”一詞亦包括：

- (a) 建築工地或建築、裝配或安裝工程，或與之有關連的監督管理活動，但前提是該工地、工程或活動持續六個月以上；
- (b) 企業提供的服務(包括顧問服務)，而該等服務可由該企業直接或透過僱員或其他由該企業為提供該等服務而聘用的人員提供，但前提是屬該等性質的活動須在有關的課稅期內開始或結束的任何十二個月的期間內，在締約方(為同一個項目或相關連的項目)持續一段或多於一段期間，而該段期間超過183天，或該等期間累計超過183天。

4. 儘管有本條的規定，凡企業在締約一方經營超過90天，該企業須當作在該一方設有常設機構，並透過該常設機構經營業務：

- (a) 與為其本身從該一方地層勘探或生產原油或其他天然碳氫化合物直接相關的任何活動，或是在其位於該一方的設施提煉其本身或他人所擁有原油(不論產地)的任何活動；或
- (b) 從該一方地層生產的原油或其他天然碳氫化合物而作出的任何銷售，或從該一方使用原油或其他天然碳氫化合物製造的成品或半成品而作出的任何銷售；或
- (c) 由於從該一方地層生產的原油或其他天然碳氫化合物的權益或其收益而造成應收收入的金額的任何活動。

5. 儘管有本條上述的規定，“常設機構”一詞須當作不包括：
- (a) 純粹為了儲存或陳列屬於有關企業的貨物或商品而使用設施；
 - (b) 純粹為了儲存或陳列而維持屬於有關企業的貨物或商品的存貨；
 - (c) 純粹為了讓另一企業對屬於該企業的貨物或商品進行加工，而維持該等貨物或商品的存貨；
 - (d) 純粹為了替有關企業採購貨物或商品或收集資訊而維持固定營業場所；
 - (e) 純粹為了替有關企業進行任何其他屬準備性質或輔助性質的活動而維持固定營業場所；
 - (f) 純粹為了第(a)項至第(c)項所述的活動的任何組合而維持固定營業場所，但前提是該固定營業場所因該活動組合而產生的整體活動，須屬準備性質或輔助性質。
6. 儘管有第1款及第2款的規定，如某人(第7款適用的具獨立地位的代理人除外)在締約一方代表另一締約方的某企業行事，並符合以下描述，則就該人為該企業所進行的任何活動而言，該企業須當作在首述締約方設有常設機構：
- (a) 該人在首述締約方擁有並慣常在首述締約方行使以該企業名義訂立合約的權限，但如該人的活動局限於以下活動，則屬例外：第5款所述的活動，而假若該等活動透過固定營業場所進行，則根據該款的規定，該固定營業場所不會成為常設機構；或
 - (b) 該人並沒有上述權限，但慣常在首述一方維持貨物或商品的存貨，並經常代表該企業，利用該等存貨交付貨物或商品。

7. 凡某企業透過經紀、一般佣金代理人或任何其他具獨立地位的代理人在締約一方經營業務，則只要該等人士是在其業務的通常運作中行事的，該企業不得僅因它如此經營業務而被當作在該一方設有常設機構。
8. 即使屬締約一方的居民的某公司，控制屬另一締約方的居民的其他公司或在該另一方(不論是透過常設機構或以其他方式)經營業務的其他公司，或受上述其他公司所控制，此項事實本身並不會令上述其中一間公司成為另一間公司的常設機構。

第六條

來自不動產的收入

1. 締約一方的居民自位於另一締約方的不動產取得的收入(包括自農業或林業取得的收入)，可在該另一方徵稅。
2. “不動產”一詞具有該詞根據有關財產所在的締約方的法律而具有的涵義。該詞在任何情況下須包括：附屬於不動產的財產、用於農業及林業的牲畜和設備、關於房地產的一般法律規定適用的權利、不動產的使用收益權，以及作為開採或有權開採礦藏、石礦、水源及其他自然資源的代價而取得不固定或固定收入的權利；船舶、船艇及航空器不得視為不動產。
3. 第2款所述的任何財產或權利，須視為位於有關土地、未伐的木材、礦藏、石礦、水源或自然資源(視屬何情況而定)的所在地，或位於可進行開採的地方。
4. 第1款的規定適用於自直接使用、出租或以任何其他形式使用不動產而取得的收入。
5. 第1款及第4款的規定亦適用於來自企業的不動產的收入。

第七條

營業利潤

1. 締約一方的企業的利潤只可在該一方徵稅，但如該企業透過位於另一締約方的常設機構在該另一方經營業務則除外。如該企業如前述般經營業務，其利潤可在該另一方徵稅，但以該等利潤中可歸因於該常設機構的部分為限。
2. 在符合第3款的規定下，如締約一方的企業透過位於另一締約方的常設機構，在該另一方經營業務，則須在每一締約方將該常設機構在有關情況下可預計獲得的利潤歸因於該機構，上述有關情況是指假設該常設機構是一間可區分且獨立的企業，在相同或類似的條件下從事相同或類似的活動，並在完全獨立的情況下，與前述企業進行交易。
3. 在斷定某常設機構的利潤時，為該常設機構的目的而招致的開支(包括如此招致的行政和一般管理開支)須容許扣除，不論該等開支是在該常設機構所在的一方或其他地方招致的。
4. 如締約一方習慣上是按照將某企業的總利潤分攤予其不同部分的基準，或是按照該一方的法律訂明的其他方法的基準，而斷定須歸因於有關常設機構的利潤的，則第2款並不阻止該締約方按此分攤方法或其他方法斷定該等應課稅的利潤；但採用的方法，須令所得結果符合本條所載列的原則。
5. 不得僅因某常設機構為有關企業採購貨物或商品，而將利潤歸因於該常設機構。
6. 就上述各款而言，除非有良好而充分的理由需要改變方法，否則每年須採用相同的方法斷定須歸因於有關常設機構的利潤。
7. 如利潤包括在本協定其他各條另有規定的收入項目，該等條文的規定不受本條的規定影響。

第八條

航運和空運

1. 締約一方的企業自營運船舶或航空器從事國際運輸所得的利潤，只可在該一方徵稅。
2. 第1款的規定亦適用於來自參與聯營、聯合業務或國際營運機構的利潤。
3. 就本條而言，來自營運船舶或航空器從事國際運輸的利潤尤其包括：
 - (a) 自營運船舶或航空器從事國際運輸以載運乘客、牲畜、貨物、郵件或商品所得的收益及收入總額，包括：
 - (i) 自以包船或包機形式出租空船舶或空航空器所得的收入，但該等出租須屬附帶於營運船舶或航空器從事國際運輸的；
 - (ii) 自出售與上述載運有關連的船票或機票及提供與上述載運有關連的服務(不論是為有關企業本身或為任何其他企業而出售或提供的)而取得的收入，但就提供服務而言，該等服務的提供須屬附帶於營運船舶或航空器從事國際運輸的；
 - (b) 與營運船舶或航空器從事國際運輸有直接關連的資金所孳生的債權收入；
 - (c) 自有關企業出租集裝箱的利潤，但該等出租須屬附帶於營運船舶或航空器從事國際運輸的。

第九條

相聯企業

1. 凡：

- (a) 締約一方的企業直接或間接參與另一締約方的企業的管理、控制或資本，或
- (b) 相同的人直接或間接參與締約一方的企業的和另一締約方的企業的管理、控制或資本，

而在上述任何一種情況下，該兩間企業之間在商業或財務關係上訂立或施加的條件，是有別於互相獨立的企業之間會訂立的條件的，則若非因該等條件便本應會產生而歸於其中一間企業，但因該等條件而未有產生而歸於該企業的利潤，可計算在該企業的利潤之內，並據此徵稅。

2. 凡締約一方將某些利潤計算在該一方的某企業的利潤之內，並據此徵稅，而另一締約方的某企業已在該另一方就該等被計算在內的利潤課稅，如假設上述兩間企業之間訂立的條件正如互相獨立的企業之間所訂立的條件一樣，該等被計算在內的利潤是會產生而歸於首述一方的該企業的，則該另一方須適當地調整其對該等利潤徵收的稅額。在釐定上述調整時，須充分顧及本協定的其他規定，而為此目的，締約雙方的主管當局在有必要的情況下須與對方磋商。

第十條

股息

1. 由屬締約一方的居民的公司支付予另一締約方的居民的股息，只可在該另一方徵稅。
2. “股息”一詞用於本條中時，指來自股份、分享利潤股份或分享利潤權利、礦務股份、創辦人股份或其他分享利潤的權利(但並非債權)的收入：如作出分派的公司屬一方的居民，

而按照該一方的法律，來自其他法團權利的收入，須與來自股份的收入受到相同的稅務待遇，則“股息”亦包括該等來自其他法團權利的收入。

3. 凡就某股份所支付的股息的實益擁有人是締約一方的居民，而支付該等股息的公司則是另一締約方的居民，如該擁有人在該另一方內透過位於該另一方的常設機構經營業務，而持有該股份是與該常設機構有實際關連的，則第1款的規定並不適用。在此情況下，第七條的規定適用。
4. 如某公司是締約一方的居民，並自另一締約方取得利潤或收入，則該另一方不可對該公司就某股份支付的股息徵稅(但在有關股息是支付予該另一方的居民的範圍內，或在持有該股份是與位於該另一方的常設機構有實際關連的範圍內，則屬例外)，亦不可對該公司的未分派利潤徵收未分派利潤的稅項，即使支付的股息或未分派利潤的全部或部分，是在該另一方產生的利潤或收入亦然。

第十一條

債權收入

1. 產生於締約一方而支付予另一締約方的居民的債權收入，只可在該另一方徵稅。
2. “債權收入”及“收入”兩詞用於本條中時，指來自任何類別的債權的收入，不論該債權是否以按揭作抵押，亦不論該債權是否附有分享債務人的利潤的權利，並尤其指來自政府證券和來自債券或債權證的收入，包括該等證券、債券或債權證所附帶的溢價及獎賞。就本條而言，逾期付款的罰款不被視作收入。
3. 凡就某項收入的實益擁有人是締約一方的居民，並在該收入產生所在的另一締約方內，透過位於該另一方的常設機構經營業務，而該債權是與該常設機構有實際關連的，則第1款的規定並不適用。在此情況下，第七條的規定適用。

4. 凡就支付某項債權收入的人是締約一方的居民，則該等收入須當作是在該一方產生。然而，如支付收入的人在締約一方設有常設機構(不論該人是否締約一方的居民)，而該債務是在與該常設機構有關連的情況下招致的，且該等收入是由該常設機構負擔的，則該等收入須當作是在該常設機構所在的一方產生。
5. 凡因支付人與實益擁有人之間或他們兩人與某其他人之間的特殊關係，以致就有關債權所支付的收入的款額，不論因何理由，屬超出支付人與實益擁有人在沒有上述關係時會議定的款額，則本條的規定只適用於上述會議定的款額。在此情況下，多付的部分仍須在充分顧及本協定的其他規定下，按照每一締約方的法律徵稅。

第十二條

特許權使用費

1. 產生於締約一方而支付予另一締約方的居民的特許權使用費，可在該另一方徵稅。
2. 然而，在締約一方產生的上述特許權使用費，亦可在該締約方按照該一方的法律徵稅，但如該等特許權使用費的實益擁有人是另一締約方的居民，則如此徵收的稅款不得超過該等特許權使用費總額的百分之五。締約雙方的主管當局須透過共同協商，確定實施上述限制稅率的方式。
3. “特許權使用費”一詞用於本條中時，指作為使用或有權使用文學作品、藝術作品或科學作品(包括電影影片，或供電台或電視廣播使用的膠片或磁帶)的任何版權、任何專利、商標、設計或模型、圖則、秘密程式或程序的代價，或作為使用或有權使用工業、商業或科學設備的代價，或作為取得關於工業、商業或科學經驗的資料的代價，因而收取的各種付款。
4. 凡就某權利或財產所支付的特許權使用費的實益擁有人是締約一方的居民，並在該等特許權使用費產生所在的另一

締約方內，透過位於該另一方的常設機構經營業務，而該權利或財產是與該常設機構有實際關連的，則第1款及第2款的規定並不適用。在此情況下，第七條的規定適用。

5. 凡支付特許權使用費的人是締約一方的居民，則該等特許權使用費須當作是在該一方產生。然而，如支付特許權使用費的人在締約一方設有常設機構(不論該人是否締約一方的居民)，而支付該等特許權使用費的法律責任，是在與該常設機構有關連的情況下招致的，且該等特許權使用費是由該常設機構負擔的，則該等特許權使用費須當作是在該常設機構所在的一方產生。
6. 凡因支付人與實益擁有人之間或他們兩人與某其他人之間的特殊關係，以致所支付的特許權使用費的款額，不論因何理由，屬超出支付人與實益擁有人在沒有上述關係時會議定的款額，則本條的規定只適用於上述會議定的款額。在此情況下，多付的部分仍須在充分顧及本協定的其他規定下，按照每一締約方的法律徵稅。

第十三條

資本收益

1. 締約一方的居民自轉讓屬第六條所述的並位於另一締約方的不動產所得的收益，可在該另一方徵稅。
2. 如某動產屬某常設機構的業務財產的一部分，而該常設機構是締約一方的企業在另一締約方設立的，則自轉讓該動產所得的收益，包括自轉讓該常設機構(單獨或隨同整個企業)所得的收益，可在該另一方徵稅。
3. 締約一方的企業自轉讓被營運從事國際運輸的船舶或航空器所得的收益，或自轉讓關於上述船舶或航空器的營運的動產所得的收益，只可在該一方徵稅。
4. 如締約一方的居民自轉讓一間公司的股份而取得收益，而該公司超過百分之五十的資產值是直接或間接來自位於另

一締約方的不動產的，則該收益可在該另一方徵稅。然而，本款不適用於來自轉讓以下股份的收益：

- (a) 在雙方同意的證券交易所上市的股份；或
 - (b) 在一間公司重組、合併、分拆或同類行動的框架內轉讓或交換的股份；或
 - (c) 符合以下說明的公司的股份：該公司超過百分之五十的資產值，是來自其經營業務所在的不動產。
5. 自轉讓第1款、第2款、第3款及第4款所述的財產以外的任何財產所得的收益，只可在轉讓人為其居民的締約方徵稅。

第十四條

來自受僱工作的入息

1. 除第十五條、第十七條及第十八條另有規定外，締約一方的居民自受僱工作取得的薪金、工資及其他類似報酬，只可在該一方徵稅，但如受僱工作是在另一締約方進行則除外。如受僱工作是在另一締約方進行，則自該受僱工作取得的報酬可在該另一方徵稅。
2. 儘管有第1款的規定，締約一方的居民自於另一締約方進行的受僱工作而取得的報酬如符合以下條件，則只可在首述一方徵稅：
 - (a) 收款人在有關的課稅期內開始或結束的任何十二個月的期間內，在該另一方的逗留期間(如多於一段期間則須累計)不超過183天，及
 - (b) 該報酬由一名並非該另一方的居民的僱主支付，或由他人代該僱主支付，及
 - (c) 該報酬並非由該僱主在該另一方所設的常設機構所負擔。

3. 儘管有本條上述規定，自於締約一方的企業所營運從事國際運輸的船舶或航空器上進行受僱工作而取得的報酬，只可在該一方徵稅。

第十五條

董事酬金

締約一方的居民以其作為屬另一締約方的居民的公司的董事會的成員身分所取得的董事酬金及其他類似付款，可在該另一方徵稅。

第十六條

藝人及運動員

1. 儘管有第七條及第十四條的規定，締約一方的居民作為演藝人員(例如戲劇、電影、電台或電視藝人，或樂師)或作為運動員在另一締約方以上述身分進行其個人活動所取得的收入，可在該另一方徵稅。
2. 演藝人員或運動員以其演藝人員或運動員的身分在締約一方進行個人活動所取得的收入，如並非歸於該演藝人員或運動員本人，而是歸於另一人，則儘管有第七條及第十四條的規定，該收入可在該締約方徵稅。

第十七條

退休金

1. 除第十八條第2款另有規定外，因過往的受僱工作或過往的自僱工作而支付予締約一方的居民的退休金及其他類似報酬(包括整筆付款)，只可在該一方徵稅。

2. 儘管有第1款的規定，如退休金及其他類似報酬(包括整筆付款)是根據退休金計劃或退休計劃作出的，而有關計劃屬：
- (a) 一項公共計劃，而該項公共計劃是締約一方的社會保障制度的一部分；或
 - (b) 一項可讓個人參與以確保取得退休利益、且在締約一方為稅務目的而獲認可的計劃，
- 則該等退休金及報酬只可在該締約方徵稅。

第十八條

政府服務

- 1. (a) 締約一方的政府就提供予該一方的服務而向任何個人支付的薪金、工資及其他類似報酬(退休金除外)，只可在該一方徵稅。
- (b) 然而，如上述服務是在另一締約方提供，而上述個人屬該一方的居民，並且：
 - (i) 就香港特別行政區而言，擁有香港特別行政區的居留權；以及就巴林而言，屬巴林的國民；或
 - (ii) 不是純粹為提供該等服務而成為該一方的居民，
 則該等薪金、工資及其他類似報酬只可在該一方徵稅。
- 2. (a) 就任何個人提供予締約一方的服務而由該締約方的政府向該個人支付的退休金(包括整筆付款)，或從該締約方的政府所設立或供款的基金向該個人支付的退休金(包括整筆付款)，只可在該一方徵稅。
- (b) 然而，如提供上述服務的個人是另一締約方的居民，而個案情況符合本條第1款(b)項的描述，則任何相應的退休金(不論是整筆支付或以分期支付)只可在該另

— 締約方徵稅。

3. 第十四條、第十五條、第十六條及第十七條的規定，適用於就在與締約一方的政府所經營的業務有關連的情況下提供的服務而取得的薪金、工資、退休金(包括整筆付款)及其他類似報酬。

第十九條

學生

凡某學生是、或在緊接前往締約一方之前曾是另一締約方的居民，而該學生逗留在首述一方純粹是為了接受教育，則該學生為了維持其生活或教育的目的而收取的款項，如是在該一方以外的來源產生，則不得在該一方徵稅。

第二十條

其他收入

1. 締約一方的居民的各项收入，無論在何處產生，如在本協定以上各條未有規定，均只可在該一方徵稅。
2. 凡就某權利或財產支付的收入(來自第六條第2款所界定的不動產的收入除外)的收款人是締約一方的居民，並在另一締約方內透過位於該另一方的常設機構經營業務，而該權利或財產是與該常設機構有實際關連的，則第1款的規定不適用於該收入。在此情況下，第七條的規定適用。
3. 由締約一方的居民支付予另一締約方的居民的生活費或其他贍養費，在該等款項於首述一方不容許作為付款人的稅項扣除的範圍內，只可在該一方徵稅。

第二十一條

消除雙重課稅的方法

1. 在不牴觸香港特別行政區的法律中關乎容許在香港特別行政區以外的司法管轄區繳付的稅項用作抵免香港特別行政區稅項的規定(該等規定不得影響本條的一般性原則)的情況下,如已根據巴林的法律和按照本協定,就屬香港特別行政區居民的人自巴林的來源取得的收入繳付巴林稅項,則不論是直接繳付或以扣除的方式繳付,所繳付的巴林稅項須容許用作抵免就該收入而須繳付的香港特別行政區稅項,但如此獲容許抵免的款額,不得超過按照香港特別行政區的稅務法律就該收入計算所得的香港特別行政區稅項的款額。
2. 凡按照本協定的規定,某巴林居民取得的收入是可在香港特別行政區徵稅的,巴林須容許在就該居民的收入徵收的稅項中,扣除一筆相等於已在香港特別行政區繳付的人息稅的款額。然而,該項扣除不得超過按照巴林的法例和稅務規則就該收入計算所得的稅款。

第二十二條

無差別待遇

1. 任何人如擁有香港特別行政區的居留權或在該處成立為法團或以其他方式組成,或屬巴林的國民,則該人在另一締約方不得受符合以下說明的任何課稅或與之有關連的任何規定所規限:該課稅或規定是有別於(如該另一方是香港特別行政區)擁有香港特別行政區的居留權或在該處成立為法團或以其他方式組成的人,或有別於(如該另一方是巴林)巴林的國民,在相同情況下(尤其是在居民身分方面)須受或可受的課稅及與之有關連的規定,或較之為嚴苛。儘管有第一條的規定,本規定亦適用於非締約一方或雙方的居民的人。
2. 無國籍人如屬締約一方的居民,則在任何締約方均不得受符合以下說明的任何課稅或與之有關連的任何規定所規

限：該課稅或規定是有別於(如該一方是香港特別行政區)擁有香港特別行政區的居留權的人，或有別於(如該一方是巴林)巴林的國民，在相同情況下(尤其是在居民身分方面)須受或可受的課稅及與之有關連的規定，或較之為嚴苛。

3. 締約一方的企業設於另一締約方的常設機構在該另一方的課稅待遇，不得遜於進行相同活動的該另一方的企業的課稅待遇。凡締約一方以民事地位或家庭責任的理由，而為課稅的目的授予其本身的居民任何個人免稅額、稅務寬免及扣減，本規定不得解釋為該締約方也必須將該免稅額、稅務寬免及扣減授予另一締約方的居民。
4. 除第九條第1款、第十一條第5款、或第十二條第6款的規定適用的情況外，締約一方的企業支付予另一締約方的居民的償權收入、特許權使用費及其他支出，為斷定該企業的須課稅利潤的目的，須按猶如該等款項是支付予首述一方的居民一樣的相同條件而可予扣除。
5. 如締約一方的企業的資本的全部或部分，是由另一締約方的一名或多於一名居民直接或間接擁有或控制，則該企業在首述一方不得受符合以下說明的任何課稅或與之有關連的任何規定所規限：該課稅或規定是有別於首述一方的其他類似企業須受或可受的課稅及與之有關連的規定，或較之為嚴苛。

第二十三條

相互協商程序

1. 如任何人認為締約一方或締約雙方的行動導致或將導致對該人作出不符合本協定規定的課稅，則無論該等締約方的內部法律的補救辦法如何，該人可將其個案呈交任何締約方的主管當局。該個案須於就導致不符合本協定規定課稅的行動發出首次通知之時起計的三年內呈交。
2. 如有關主管當局覺得反對屬有理可據，而它不能獨力達致令人滿意的解決方案，它須致力與另一締約方的主管當局

透過共同協商解決有關個案，以避免不符合本協定的課稅。任何達成的協議均須予以執行，不論締約雙方的內部法律所設的時限為何。

3. 締約雙方的主管當局須致力透過共同協商，解決就本協定的解釋或適用而產生的任何困難或疑問。締約雙方的主管當局亦可共同磋商，以消除在本協定沒有對之作出規定的雙重課稅。
4. 締約雙方的主管當局可為達成以上各款所述的協議而直接（包括透過由雙方的主管當局或其代表組成的聯合委員會）與對方聯絡。

第二十四條

資料交換

1. 締約雙方的主管當局須交換可預見攸關實施本協定的規定或施行或強制執行締約雙方關乎本協定所涵蓋的稅項的內部法律的資料，但以根據該等法律作出的課稅不違反本協定為限。該項資料交換不受第一條所限制。
2. 締約一方根據第1款收到的任何資料須保密處理，其方式須與處理根據該一方的內部法律而取得的資料相同，該資料只可向與第1款所述的稅項的評估或徵收、強制執行或檢控有關，或與關乎該等稅項的上訴的裁決有關的人員或當局（包括法院及行政部門）披露。該等人員或當局只可為該等目的使用該資料。他們可在公開的法庭程序中或在司法裁定中披露該資料。不得為任何目的向任何第三司法管轄區披露資料。
3. 在任何情況下，第1款及第2款的規定均不得解釋為向締約一方施加採取以下行動的義務：
 - (a) 實施有異於該締約方或另一締約方的法律及行政慣例的行政措施；

- (b) 提供根據該締約方或另一締約方的法律或正常行政運作不能獲取的資料；
 - (c) 提供會將任何貿易、業務、工業、商業或專業秘密或貿易程序披露的資料，或提供若遭披露即屬違反公共政策(公衆秩序)的資料。
4. 如締約一方按照本條請求提供資料，則即使另一締約方未必為其本身的稅務目的而需要該等資料，該另一方仍須以其收集資料措施取得所請求的資料。前句所載的義務須受第3款的限制所規限，但在任何情況下，該等限制不得解釋為容許締約一方純粹因資料與該一方稅務事宜無關而拒絕提供該等資料。
 5. 在任何情況下，第3款的規定不得解釋為容許締約一方純粹因資料是由銀行、其他財務機構、代名人或以代理人或受信人身分行事的人所持有，或純粹因資料關乎某人的擁有權權益，而拒絕提供該等資料。

第二十五條

政府使團成員

本協定不影響政府使團(包括領館)成員根據國際法的一般規則或特別協定規定享有的財政特權。

第二十六條

雜項規則

1. 儘管有本協定的其他規定，如經考慮所有相關事實及情況後，可以合理斷定就某項收入獲取本協定所訂的優惠，是進行任何會直接或間接產生該優惠的安排或交易的其中一個主要目的，則除非能夠確定在此等情況下給予該優惠符合本協定有關規定的宗旨和目的，否則不得給予該優惠。

2. 凡某人因根據第1款被拒絕給予本協定所訂的優惠，而本該給予該優惠的締約一方的主管當局，應該人的要求並經考慮相關事實及情況後，如斷定若無進行第1款所述的交易或安排本應給予該項優惠，則仍須視該人為有權享有該等優惠，或就某特定收入項目給予不同優惠。接獲要求的締約一方的主管當局，須與另一締約方的主管當局磋商後，方可拒絕該另一方的居民根據本款提出的要求。
3. 本協定不損害每一締約方施行其關於規避繳稅(不論其稱謂是否如此)的內部法律及措施的權利。

第二十七條

生效

1. 締約雙方均須以書面通知對方已完成其法律規定的使本協定生效的程序。本協定自較後一份通知的日期起生效。
2. 本協定一旦生效，其規定即：
 - (a) 在香港特別行政區：就香港特別行政區稅項而言，就始於本協定生效當年的翌年4月1日或之後的任何課稅年度具有效力；
 - (b) 在巴林：就始於本協定生效當年的翌年1月1日或之後的每個課稅期的稅項具有效力。

第二十八條

終止

本協定維持有效，直至被任何締約方終止為止。任何締約方均可在任何公曆年完結的最少六個月之前，藉向另一締約方發出書面終止通知而終止本協定。在此情況下，本協定：

- (a) 在香港特別行政區：就香港特別行政區稅項而言，不再就始於該通知發出當年的翌年4月1日或之後的任何課稅年度具有效力；
- (b) 在巴林：不再就始於該通知發出當年的翌年1月1日或之後的每個課稅期的稅項具有效力。

下列代表，經正式授權，已在本協定上簽字為證。

本協定於二零二四年三月三日在巴林王國的麥納麥簽訂，一式兩份，每份均以阿拉伯文、中文及英文寫成，所有文本具有同等效力。如在文本上有任何有分歧，以英文文本為準。

巴林王國政府
代表



中華人民共和國
香港特別行政區政府
代表

